

نظرية الحس والحدس
ودورها في تقييم الرواة عند معاصري الإمامية (دراسة نقدية)
The theory of sense and intuition

and its role in evaluating narrators among contemporary Imami scholars (a critical study)

Prof. Dr. Radwan Diaa El-Din Salem

أ.د. رضوان ضياء الدين سالم

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

كلية الفقه / جامعة الكوفة

ملخص

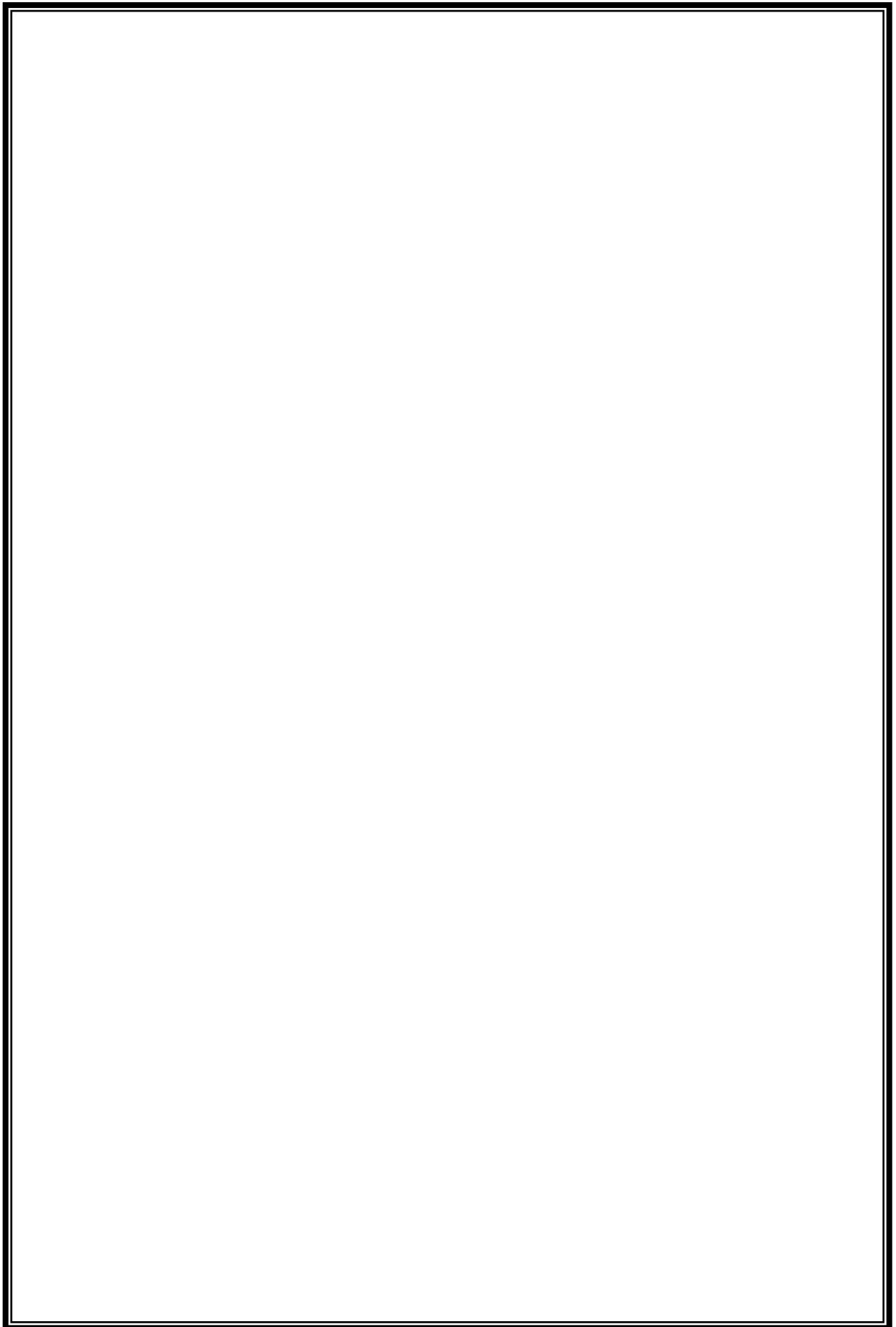
يعد علم الرجال من العلوم الأساسية التي تدور رحى مطالبها حول الحديث الشريف كونه يهتم بالتحقيق في أحوال الرواة الناقلين للأحاديث ، ولا يخفى ما لهذا العلم من أهمية قصوى حتى عد بعض الأعلام الاجتهاد في الفقه ملازم لعلم الرجال

وقد اهتم أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام الإمامية منذ عصر مبكر بهذا العلم ، ويرجع الفضل في تأسيس هذا العلم الى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في وضع أصول هذا العلم حينما قسم الرواة ، ومنذ ذلك الحين توالى مؤلفات هذه المدرسة في علم الرجال تارة في ترجمة الرواة وأخرى في تقييمهم وهي وإن كانت مبسطة في بداياتها إلا إن عاملي الزمان والمكان كانا كفيلين في تطور مبادئ هذا العلم ومدوناته ونتاجاته . وكان لهذا التطور دور كبير في ظهور مناهج في التأليف والتصنيف تنوعت بحسب الحاجة العلمية لها بين تراجم وجرح وتعديل للرواة وبيان مصنفاتهم وفق منهج الفهرسة.

الكلمات المفتاحية: نظرية، الحس، الحدس، تقييم، رواة.

**نظرية الحس والحدس ودورها
في تقييم الرواة عند معاصري الإمامية
(دراسة نقدية)**

المدرس الدكتور
رضوان ضياء الدين سالم
جامعة الكوفة - كلية الفقه



نظرية الحس والحدس ودورها في تقييم الرواة عند معاصري الإمامية (دراسة نقدية)

المدرس الدكتور
رضوان ضياء الدين سالم
جامعة الكوفة - كلية الفقه

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وبعد :

يعدّ علم الرجال من العلوم الأساسية التي تدور رحي مطالبتها حول الحديث الشريف كونه يهتم بالتحقيق في أحوال الرواة الناقلين للأحاديث ، ولا يخفى ما لهذا العلم من أهمية قصوى حتى عدّ بعض الأعلام الاجتهاد في الفقه ملازم لعلم الرجال^(١) .

وقد اهتم أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام الإمامية منذ عصر مبكر بهذا العلم ، ويرجع الفضل في تأسيس هذا العلم الى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في وضع أصول هذا العلم حينما قسّم الرواة^(٢) ، ومنذ ذلك الحين توالى مؤلفات هذه المدرسة في علم الرجال تارة في ترجمة الرواة وأخرى في تقييمهم وهي وإن كانت مبسطة في بداياتها إلا إن عاملي الزمان والمكان كانا كفيّلين في تطوّر مبادئ هذا العلم ومدوناته ونتاجاته . وكان لهذا التطوّر دور كبير في ظهور مناهج في التأليف والتصنيف تنوّعت بحسب الحاجة العلمية لها بين تراجم وجرح وتعديل للرواة وبيان مصنفاتهم وفق منهج الفهرسة

وبيان طبقاتهم ومشايخهم ، فكان القرنان الرابع والخامس الهجريين يمثلان القمة في تنوع مناهج التأليف والتصنيف والتحقيق لكن سرعان ما بدأ هذا العلم يضعف تدريجياً تجاه التيار المتأثر بعلم أصول الفقه في القرون اللاحقة حتى ظهور المدرسة الإخبارية .

كان لظهور المدرسة الإخبارية دور كبير في تنامي الحاجة لهذا العلم تمثل بظهور قواعد جديدة لتقييم الرواة بطريقة علمية ومنهجية وهي وإن لم تخلو من نقاش ولكن ظهرت بصورة منظمة على الساحة العلمية فكان لها دورٌ كبيرٌ في إعادة النظر بمباني كثير من قواعد نقد الرواة وتنامي الحاجة لهذا العلم . كانت ردة الفعل العلمية تجاه هذه المدرسة من قبل المدرسة الأصولية . أي المتأثرة بقواعد علم أصول الفقه . علمية استفادت في تنظيراتها بهذا العلم مما نظّرت المدرسة الإخبارية بشكل كبير جداً وطوّرت فيه فيما يخص تدعيم ركائز ومكامن مبانيها العلمية ، ولكنها اختلفت معها في الرؤية الشمولية الإطمئنانية لجميع الاخبار ومصادرها ، فأفادت من تنظيراتها في هذا المجال وطوّرت بشكل علمي ومنهجي متوازن ، فظهرت العديد من المؤلفات في قواعد هذا العلم . ثم بقي الباحثون مدةً من الزمن مكتفين بما ألفه أساطين هذه المدرسة كالوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٦هـ) والسيد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) واضرابهم من أعلام هذه المدرسة عاكفون على تحقيق ما أفاده هؤلاء الاعلام من ردود علمية حول بعض القواعد والمباني النقدية للرواة وتقييمهم .

ما أن حلّ الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري حتى توجهت الانظار مرة أخرى الى هذا العلم على يد ثلاثة من اساطين هذه المدرسة وهم : المحقق المامقاني (ت ١٣٥١هـ) والسيد البروجردي (ت ١٣٨٢هـ) والمحقق السيد الخوئي (ت ١٤١٣هـ) ، وكان للأخير دور كبير وفعال في إعادة بريق هذا العلم من جديد تحقيقاً وتدقيقاً فلا ريب أنّ يقال أنه المجدّد لهذا العلم في القرن الأخير فوجّه (رحمه الله) انظار الباحثين من جديد لهذا العلم بعد أن أصابته كهولة الزمان وبشكل موضوعي منهجي تحقيقي فتح فيه باب الإجتهد في هذا الفن ، فأعاد ترتيب قواعد هذا العلم بشكل علمي منظم وفق منهجية تراتبية تسهل على الباحث المتخصص سبر أغوار هذا العلم وفهم مبانيه . ولكن كان علم أصول الفقه حاضراً وبقوة هذه المرة مؤثراً في منهجية التفكير بهذا العلم وبعبارة أوضح أن الطابع المتأثر بعلم أصول الفقه كان حاضراً وبقوة في طريقة تحليل مباني الرجال من خلال تحقيق مباني هذا العلم وتقييم الرواة غير أنها أغفلت في بعض الأحيان البيئة التاريخية المؤثرة على الراوي قياساً مع الجانب النقدي له ، ولكن حملت هذه التجربة المتأخرة تجديداً وانبعاثاً لروح هذا العلم ، اعتمد هذا التجديد في كثير من مفاصله على توضيح مبانيه في عملية نقد الرواة وتقييمهم ومن هنا بدأ المحقق السيد الخوئي يوضح عناصر بناء قواعد نقد الرواة ومبانيها ونظرياتها .

كان للتفريع في مسألة حجية خبر الثقة في علم أصول الفقه وتفرعاتها أثر كبير في تحوّل مسار هذا العلم وارتكاز نظرياته فظهرت نظريات متجددة متفرعة عليها في هذا العلم رسمت معالم هذه المرحلة ، ومن هذه النظريات نظرية (الحس والحدس) التي نفّح فيها السيد الخوئي مناط حجية قول الرجالي أولاً ، وفرّق بها بين قاعدتي (نص الأعلام المتقدمين ونص الاعلام المتأخرين) ثانياً ، فرّجح حسية الاولى على حدسية الثانية نظراً لهذه النظرية . ومن جاء بعد المحقق السيد الخوئي من اعلام هذه المدرسة اعتمدوا كثيراً على هذه النظرية حتى اصبحت قاعدة مرتكزة تفرعت عليها كثير من مسائل هذا العلم وتفاصيلاته . وتجدر الإشارة الى أنّه كان للسيد الخوئي الدور الكبير في اعادة بثّ الروح في هذا العلم وتوجيه انظار الباحثين نحوه من جديد وبشكل علمي موضوعي تحقيقي فتح باب الاجتهاد فيه فأعاد ترتيب قواعد هذا العلم بشكل يسهل عمل الباحث المتخصص في سبر اغوار هذا العلم فلا ريب أن يقال بحقه المجدد لهذا العلم في القرن الأخير .

اعتمد هذا التجديد المعاصر في علم الرجال على الذوقية المتأثرة بعلم أصول الفقه في توجيه كثير من مباحثه ، وتوضيح مبانيه في نقد الرواة ، ومن هذا المنطلق وضع المحقق الخوئي عناصر بناء قواعد نقد الرواة ومبانيها ونظرياتها .

ومن النظريات التي أبدع فيها الخوئي مُجَدِّداً هي نظرية (الحس والحدس) التي فرّق فيها في التعاطي العملي بين قاعدتي (نص الاعلام المتقدمين ، ونص الاعلام المتأخرين) فرّجح الاولى على الثانية بناء على حسية ما صدر عن المتقدمين من نقد رجالي للرواة بناء على ما تبناه لمعاصرة الرواة أو قريبهم الزمني منهم .

وينبغي الالتفات الى أنّ من جاء بعد السيد الخوئي من المتخصصين في هذا العلم اعتمدوا كثيراً على هذه النظرية تنظيرياً وتطبيقياً في تقييمهم للرواة حتى جعلوها قاعدة لا يحدون عنها .

وفي هذا البحث نحاول أن نشير الى هذه النظرية بشكل علمي منهجي نعرض فيه عناصر بناء هذه النظرية أولاً ومساحة عملها والاشكالات التي ترد عليها ، بمعنى بيان مباني هذه النظرية ومساحة عملها التطبيقية في الرواة والنقد الموجه لها . وكانت منهجية هذه الدراسة تحليلية نقدية قسمت على ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الاول نعرض فيه المسار التاريخي لهذه النظرية ، أما المبحث الثاني فكان في تعريف النظرية وعرض عناصر بنائها وبعض النماذج عليها ، أما المبحث الثالث فكان في ايراد الاشكالات على هذه النظرية ومناقشتها ونقدها . ومن الله عزّ وجل نستمد العون والتوفيق .

التمهيد : المسار التاريخي لنظرية الحس والحدس .

إنّ الوقوف على المسار التاريخي لموضوع ما أو لنظرية ما أو لمصطلح ما يرجع بالباحث الى الاستعمالات الاولى له ، فهو سفر تاريخي يوضح صورة الموضوع المبحوث عنه وأبعاده . فلذا يتضح أهمية الإشارة للمسار التاريخي لنظرية الحس والحدس وأبعادها العملية وانتقالاتها العلمية .

يرجع أول استعمال لهذه النظرية الى المباحث المتعلقة بعلم أصول الفقه لاسيما المباحث المتعلقة بالاخبار وكيفية الوقوف عليها وتقبلها سنيديا وقبولها دلاليّاً ، وقد يشار الى أنّ الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) هو أول من اشار الى هذه النظرية في كتابه (العدة) في موضوع كيفية تقبل الإمامية للاخبار المرسلة للجماعة الذين وصفوا بكونهم لا يرسلون إلا عن ثقة^(٣) وهم (محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي) ، وقد عبّر عنه بالوجدان^(٤) ولم يسمه بالحس ولم يشر الى موضوع الحدس مطلقاً ، بل أنّ قوله بالوجدان قد لا يحتمل منه وضوح القول بالحس والحدس وإن كانت احتمالية قوله ضئيلة جداً فلذا على أقل تقدير لا يمكن القول بأنه أول من أشار الى هذا الموضوع . لذا لم يستعمل هذا المصطلح في أروقة علوم الحديث .

حينما حلّ الاتجاه الاخباري عند الإمامية وانتقال كثير من علماء الإمامية تجاه المدرسة الاخبارية علمياً نرى هذا المصطلح . أي الحس والحدس . ظهر مجدداً ولكن هذه المرة في المباحث المتعلقة في علوم الحديث ، وبحسب الظاهر أنّ الشيخ الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) هو أول من استعملهما تصريحاً في معرض ردّه على إحداث التقسيم الرباعي من قبل السيد جمال الدين أحمد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) وتلميذه العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) إذ قال : ((فإن كانوا ثقات تعيّن قبول قولهم ورواياتهم ونقلهم لأنها شهادة بمحسوس))^(٥) ، إذ وصف ما تلقاه القدماء من الاحاديث وما عملوا به من تقسيم للحديث قبل التقسيم الرباعي حسياً بحسب تلقي الثقات لأخبارهم جيلاً بعد جيل ، فيفهم من كلامه أنّ ما أحدثه السيد ابن طاووس وتلميذه العلامة من تقسيم متأخر للأحاديث دراياتياً بحسب حال الراوي والمروي كان حدسياً اجتهداً منهما .

ولم يُركّز أحد من الاعلام أهمية لهذا الموضوع اكثر من كونه قرينة تساق في مجال الصراع الأصولي الاخباري الذي أخذ مأخذه في هذه المدرسة ، بل حتى بعد أفول نجم هذه المدرسة وظهور اعلام مثل الوحيد البهبهاني والسيد بحر العلوم وغيرهم من الاعلام لم يول أهمية لأبعاد هذا الموضوع ، وبقي يجال به في طيات الصراع المتقدم دون أن تكون هناك استفادة علمية تحقيقاً لهذا الموضوع أو لهذه النظرية مجرد قرينية لتصحيح العمل بأخبار الطائفة جمعاً مع ما أفاده السيد ابن طاووس والعلامة دون أن يأخذ مساحة حقيقية في البحث العلمي .

ويرجع الفضل في اعادة النظر لهذا الموضوع الى المحقق السيد الخوئي ولكن عبر نقله الى مباحث علم الرجال ، إذ انتشله السيد الخوئي . مستفيدا مما طرحه الحر العاملي . من مباحث دراية الحديث الى مباحث رجال الحديث ، وذهب السيد الخوئي إلى أبعد من ذلك إذ جعله من النظريات الاساسية في علم الرجال وجرح وتعديل الرواة ، إذ جعلهما (رحمه الله) معياراً بين أقوال المتقدمين من الأعلام والمتأخرين منهم ، فأعطى وصف الحس لعملية نقد الرواة من قبل الاعلام المتقدمين ، على حين اضاف صفة الحدس لعملية نقد الرواة من قبل الأعلام المتأخرين الذين جاءوا بعد الشيخ الطوسي ولم يعصاروا الرواة . فلذا استفاد الخوئي تمام الاستفادة مما قدّمه الحر العاملي في خصوص هذا الموضوع ناقلاً الحس والحدس من معيارية علم الدراية الى نظرية في علم الرجال لها عناصر بناء تركز عليها ولها مصاديق نقدية خارجية . وكل من جاء بعد الخوئي من الاعلام والباحثين في علم الرجال وإن اجتهدوا في بعض مباحثه غير أنهم لم يخرجوا من اطباق هذه النظرية زمكانياً .

ومن خلال ما تقدّم يمكن رصد تطور الحركة التاريخية الموجزة لهذه النظرية :

- ١ . أول من أشار الى هذا الموضوع صريحاً هو الحرّ العاملي في معرض ردّه على السيد ابن طاووس وتلميذه العلامة بخصوص أحداث التقسيم الرباعي للحديث بحسب حال الراوي .
- ٢ . أول ظهور علمي للحس والحدس كان ضمن طيات البحث الدراياتي وتقسيم الحديث واحداث مصطلحاته .

- ٣ . يعد السيد الخوئي هو من أعاد لموضوع الحس والحدس رونقه العلمي بعد أن نقله من مباحث الدراية الى مباحث الرجال جاعلاً إياه نظرية علمية ذات عناصر تركز عليها عملية نقد الرواة عملياً .
- ٤ . جعلت هذه النظرية معياراً للتمييز بين ما أفاده الاعلام المتقدمين والاعلام المتأخرين من تقديم للرواة.

المبحث الأول : تعريف الحس والحدس .

للقوف على تعريف الحس والحدس اصطلاحياً يلزم الرجوع الى الأصل اللغوي للمفردتين ، فالحس في اللغة : هو اسم والجمع حسوس وأحاسيس ، وهو الإدراك بإحدى الحواس الخمس^(٦) ، والحس بكسر الحاء من أحسست بالشيء يحسّ حسّاً وأحسّ به وأحسّهُ : شعر به^(٧) . يقول الراغب الأصفهاني : ((حسّ : الحاسة القوة التي تُدرك بها الاعراض الحسّية ، والحواس والمشاعر الخمس ... قال تعالى { إذ تحسونهم بإذنه }^(٨) . فلذا يظهر أنّ الحس هو الإدراك الحسّي للشيء .

ومن خلال التعريف اللغوي المتقدم يصبح بالإمكان تعريف الحس اصطلاحاً بأنه ما كان منشأ الجرح والتعديل فيه مستنداً على الإدراك والمشاهدات أو ما يقاربها . والمراد بالإدراك والمشاهدات كالمعرفة

العينية بالراوي وما يستتبعها من جرح وتعديل ، أما ما يقاربها فيراد به نقل كابر عن كابر بالسماع أو الإجازة .

بمعنى أن النقد الموجه من قبل مَنْ وصفوا بالحسّ . وهم الاعلام المتقدمون . نشأ واستند في عملية جرح وتعديل الرواة من إدراك ومشاهدة الرواة والمعرفة التفصيلية بهم ذاتاً ووصفاً أو بما يقاربها من طرائق التحمّل كالسماع والإجازة وغيرهما كشهرة الراوي وأمثالها .

وبهذا وُصف الاعلام المتقدمون كالصدوق (ت ٣٨١هـ) والمفيد (ت ٤١٣هـ) كابن الغضائري (ق ٥هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) والطوسي (ت ٤٦٠هـ) في عملية نقدهم للرواة بالحس بفرض منشأها من الإدراك الحسي للرواة .

أما الحدس في اللغة : فهو الظن والتخمين ، وبابه ضرب يقال هو يحدس أي يقول شيئاً برأيه^(٩) . وهو بهذا المعنى لغويًا يعني الاجتهاد وإعمال النظر .

فلذا يمكن تعريفه اصطلاحياً وبالإستفادة من المعنى اللغوي والمناسب في مقام جرح وتعديل الرواة ، هو ما كان منشأ الجرح والتعديل فيه مستنداً الى الاجتهاد وإعمال النظر في القرائن التي تحتف بالراوي .

بمعنى أن الجرح والتعديل الموجه للرواة وفق هذه النظرية ناشئ من الظن والاجتهاد دون الاستناد الى الادراك والمشاهدات ، ففيه يقوم المعدّل أو الجارح بالركون الى إعمال النظر في القرائن التي تحفّ الرواة سواء كانت علمية أو تاريخية ويجتهد فيها ويستنتج منها جرح وتعديل الراوي .

ومن هذا المنطلق وُصف الاعلام المتأخرون كالسيد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) وتلميذه ابن داود (ت ٧٠٧هـ) والعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) ومن جاء بعدهم من الاعلام حتى المعاصرين منهم في عملية نقد الرواة بالحدس كون منشأها الظن والاجتهاد بالقرائن المحتقة بالراوي .

بهذا اتفق الاعلام غير أنهم اختلفوا في المرحلة الزمنية الفاصلة بين المتقدمين والمتأخرين وهي فترة زمنية تقارب المائتي عام تخللها عدد من الاعلام كالشيخ منتجب الدين ابن بابويه الرازي (ت بعد ٥٨٥هـ) والشيخ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) وغيرهما من الاعلام . فهل تعدّ هذه المرحلة ضمن الاعلام الموصوفين بالحسّ أم ضمن الاعلام الموصوفين بالحدس ؟

اتفقوا في الغالب^(١٠) على أنه إذا كانت عمليات نقدهم لمن تقدّم عليهم من الرواة فهي من الحدس ، إما إذا كانت لمن عاصروهم من الرواة فهي من الحس .

ولا يخفى أنّ هذا المقسم يشمل به حتى المتأخرون كالعلامة وابن داود فلو جرح أو عدّل العلامة راوياً ممن سبقه بطبقة أو مساوٍ له في الطبقة فهذا الجرح والتعديل منشأ الإدراك والمشاهدة للراوي فهو يدخل ضمن الحس لا الحدس ، فهو وكل من تأخر معه يشترك من ابن شهر آشوب والشيخ منتجب الدين في

هذه الخصيصة ، وباستقراء كتابي ابن شهر آشوب ومنتجب الدين يجد الباحث أن ابن شهر آشوب ترجم لمن تقدّم عليه من الرواة ممن ترجم لهم النجاشي والطوسي وتخلله بعض الرواة الذين عاصروهم فهو يجمع بين الحسية والحدسية ، أما الشيخ منتجب الدين فباستقراء كتابه يظهر أنه ترجم لكل من تأخر عن النجاشي والطوسي وعاصروهم بل أنّ بعض الرواة الذين ترجم لهم وذكرهم أو غمز فيه استند فيها الى قرائن احتقت بالراوي فهما لا يختلفان عمّا قدّمه ابن داود والعلامة في هذا المجال . فلذا ومن خلال ما تقدّم يمكن القول بحسّيتها جزئياً الجزم .

ثم انه ينبغي الالتفات أن القول بهذه النظرية راجع بالأصل الى مسألة حجية قول الرجالي وبالأخص القول الداهب الى كون كلام الرجالي راجع في حجّيته الى كونه من اهل الخبرة او كونه من باب الشهادة^(١١) .

المبحث الثاني : أركان بناء النظرية وشروطها:

تقدّم فيما مضى من البحث الوقوف على المسار التاريخي لنظرية الحس والحدس وتعريفهما بصورة مختصرة والمرجع للقول بها ، وفي هذا المبحث يقف الباحث بصورة مفصلة على أركان بناء هذه النظرية ، وشروطها ، والنقد الموجه لها تحليلاً .

والمراد من أركان بناء النظرية العناصر التي تركز عليها والأسس التي تقوم عليها والمسوغات والبواعث التي أدت الى القول بأي نظرية من النظريات انطلاقاً من الشروط التي وضعت لها ، فهي بعبارة بسيطة مكونات النظرية التي ترسم اطارها التصوري مرتبةً قضايها في نسق استنباطي و تفسرها . وقد دأب المعاصرون من نقاد الرواة عند الإمامية الى تقسيم أقوال من تقدّم عليهم من الرواة وفق هذه النظرية كما تقدّم على قسمين حسّي وحدسي فالحسّي منشأ الادراك أما الحدسي فمنشأ الظن والاجتهاد . ومن خلال هذا يمكن بيان اركان بناء هذه النظرية بالاتي :

١ . **القرب الزمني وبعده** : في هذا الركن يذهب العلماء الى أن الاعلام المتقدمين قرييون من عصر الرواة أو معاصرين لهم ، على حين الاعلام المتأخرون بعيدون زمنياً عن الرواة وغير قرييين منهم إلا في نقد الشيخ منتجب الدين بن بابويه وابن شهر آشوب . يقول السيد الخوئي : ((ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن ان يُنصّ على ذلك احد الاعلام المتأخرين بشرط أن يكون من اخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريب العصر منه ... وأما في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس والعلامة وابن داود ومن تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها ، فإنها مبنية على الحدس والاجتهاد جزماً))^(١٢) معللاً ذلك بقوله : ((فإن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ فأصبح عامة الناس إلا قليلاً منهم

مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدل بالرواية على ما صرح به الحلّي في السرائر وغيره في غيره ((^(١٣) . مؤكداً في ذلك على أن الطوسي هو حلقة الاتصال بين المتأخرين والمتقدمين .

وحاصل كلام المحقق الخوئي أن المتقدمين أقرب من الناحية الزمنية الى أرباب الأصول والمصنفات مقارنة بالمتأخرين كابن طاووس والعلامة وابن داود ومتأخري المتأخرين الذين جاءوا بعد ابن طاووس والعلامة كالشهيد الثاني والمجلسي واضرابهم وكلامه هذا يشمل حتى المعاصرين ، بل يؤكد على أن الشيخ الطوسي هو حلقة الاتصال بين المتأخرين . وعلى هذا يكون منشأ جرح وتعديل الاعلام المتقدمين للرواة حسياً على حين يكون نقد الاعلام المتأخرين حدسياً بسبب عنصر القرب والبعد الزمني من الرواة.

٢ . الاطلاع على كتب المتقدمين : يذهب المحقق السيد الخوئي إلى أنّ الاعلام المتقدمين كانوا ذوي اطلاع واسع على كتب المتقدمين . أي من تقدم عليهم من أرباب الأصول والكتب . إذا لم نقل اطلاعاً كاملاً قياساً بالمتأخرين الذين ندر أن اطلعوا على كتبهم ، يقول المحقق السيد الخوئي : ((ومما يؤكد ما ذكرناه من انقطاع السلسلة أنّ كتاب الكشي الذي هو أحد الأصول الرجالية . وقد حكى عنه النجاشي في رجاله . لم يصل الى المتأخرين ، فلم ينقلوا عنه شيئاً ، وإنما وصل إليهم اختيار الكشي الذي رتبته الشيخ واختاره من كتاب الكشي . وكذلك كتاب رجال ابن الغضائري . فإنه لم يثبت عند المتأخرين ، وقد ذكره ابن طاووس عند ذكر طرقه الى الأصول الرجالية أنه لا طريق له الى هذا الكتاب . واما العلامة وابن داود والمولى القهبائي فإنهم وإن كانوا يحكون عن هذا الكتاب كثيراً إلا أنهم لم يذكروا إليه طريقاً))^(١٤) ، ثم يقول : ((هذا حال كتاب الكشي ، وكتاب ابن الغضائري المعدودين من الأصول الرجالية . وأما باقي الكتب الرجالية المعروفة في عصر الشيخ والنجاشي فلم يبق منها عين ولا أثر في عصر المتأخرين))^(١٥).

هنا يقرر المحقق السيد الخوئي بأن كتب المتقدمين والتي تعدّ من الأصول الرجالية كأمثال الكشي وابن الغضائري هي ليست ثابتة على نحو القطع فكتاب الكشي هو عبارة عمّا اختاره الشيخ وكتاب ابن الغضائري مجهول السلسلة السندية ، لم تصل للمتأخرين على نحو القطع واليقين ، فكيف بكتب من تقدّم عليهم التي نفى أن بقي منها شيء واصل الى زمان المتأخرين .

٣ . انقطاع سلسلة الاسانيد بالنسبة للمتأخرين واتصالها للمتقدمين : والمراد هنا أن سلسلة الاسانيد عند الاعلام المتقدمين متصلة الاسناد الى الرواة ، أما عند المتأخرين فهي منقطعة إذ لا يوجد طريق لديهم لا يمر بالشيخ الطوسي ، يقول المحقق السيد الخوئي : ((فإن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ ، فأصبح عامة الناس إلا قليلاً منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدل بالرواية على ما صرح به الحلّي في السرائر وغيره في غيره . والذي يكشف عمّا ذكرناه انهم حينما يذكرون

طرقهم الى أرباب الأصول والكتب ، المعاصرين للمعصومين عليهم السلام يذكرون طرقهم الى الشيخ، ويحيلون ما بعد ذلك الى طرقه ((^(١٦)).

ووفق ما تقدّم فإن الاسانيد بالنسبة للمتأخرين هي محصورة بالشيخ الطوسي والدليل عليها اجازة العلامة لبني زهرة وإجازة الشهيد الثاني لوالد الشيخ البهائي واللذان مرّا بالشيخ الطوسي ، فإن انحصار طرق المتأخرين بالشيخ الطوسي يعدّ انقطاعاً في اسانيدهم في اتصالها بالمتقدمين ، فلذا تكون منقطعة من هذا الوجه ، وبهذا الخصوص يقول المحقق السيد الخوئي : ((وعلى الجملة فالشيخ قدس سره هو حلقة الاتصال بين المتأخرين وأرباب الأصول التي أخذ منها الكتب الأربعة وغيرها . ولا طريق للمتأخرين الى توثيقات رواتها وتضعيفهم غالباً إلا الاستنباط ، واعمال والرأي والنظر))(^(١٧) .

٤ . أصالة العدالة عند العلامة الحلي : يذهب بعض الاعلام^(١٨) الى أنّ بعض نقد العلامة للرواة تعديلاً أو جرحاً منشأه أصالة العدالة والتي تعني ((إنّ الأصل في كل إمامي لم يرد فيه تضعيف ولا توثيق هو العدالة))(^(١٩) . بمعنى أن الراوي الذي لم يرد فيه تعديلاً أو جرحاً من الاعلام وكان معلوم العقيدة بأنه إمامي فيحكم عليه بالعدالة بناءً على مذهبه .

وقد أشار كثير من الاعلام الى عمل العلامة الحلي بهذا المبدأ يقول المحقق السيد الخوئي : ((فتري العلامة يعتمد على كل إمامي لم يرد فيه قدح))(^(٢٠) . ووفق هذا الكلام يحكم على مثل تعديل أو جرح العلامة بالحدس كونه ناشئاً من اعمال الرأي والنظر .

شروط النظرية :

- ١ . أن يكون الناقد قريباً زمنياً الى الرواة كي يوصف نقده بالحس كأمثال النجاشي والطوسي أما إذا كان بعيد نسبياً عن الرواة فيكون نقده حدسياً أمثال ابن طاووس وابن داود والعلامة وكل من جاء بعدهم .
- ٢ . أن يكون النقد ناشئاً من مستند حسي حتى يوصف تعديله أو جرحه بالحس كأن يكون معاصراً للراوي أو قريباً على طبقة أو ينقل جرحه بطريق كابر عن كابر ، وبخلافه يكون منشأ نقده هو الحدس .
- ٣ . عدم اعتماد إعمال الرأي والاجتهاد في تعديل وجرح الرواة ففيها يكون نقده حدسياً .

المبحث الثالث مناقشة أركان بناء هذه النظرية :

فيما تقدّم بيّن البحث أركان بناء وشروط هذه النظرية والتي على اساسها وصف الاعلام المتقدمين بحسية النقد ووصف الاعلام المتأخرين بحدسيته ، بل قدّمت أقوالهم على أقوال المتأخرين عند الترجيح بين التعديل والجرح .

غير أنّ هذه الأركان لا تخلو من مناقشة وعليه يقف الباحث هنا لمناقشة هذه الأركان كلاً على حده للوقوف على مدى صلاحيتها لعملية نقد الرواة ، وفق الاتي :

١ . مناقشة الركن الأول :

وهو مسألة القرب والبعد للرواة فيشكل عليه من جهتين :

الاولى : إن القول بحسية أو حدسية أقوالهم من جهة القرب والبعد الزمني وجيه فيما لو ثبت ان مدرك حجية أقوالهم هو قول الثقة ، أما القول بأن مدرك حجية أقوالهم هو قول أهل الخبرة فلا مزية للمتقدمين على المتأخرين فيه في مورد عملية الجرح والتعديل لا مورد مصادر الجرح والتعديل .

الثانية : إنّ القول بالقرب والبعد الزمني ثابت للمتأخرين مثلما هو ثابت للمتقدمين، من جانبين :

الجانب الأول (العملي) : ويقصد به عملية النقد . التعديل والجرح . فإن الاشكال الحدسي موجود في مثل تعديل النجاشي المتوفى (٤٥٠هـ) والطوسي المتوفى (٤٦٠هـ) لأمثال زرارة ابن اعين المتوفى (١٥٠هـ) . فإذا بُرّر له بشهرة توثيق امثال زرارة الذين اشتهروا بالوثاقة فهذه الشهرة تعطي نتيجة حسية لتعديله . إن هذا التبرير مختص في مثل زرارة واضرابه ولا يسري الى غيرهم ممن تقدّموا على النجاشي والشيخ ، وهذه الشهرة نفسها يشترك فيها المتأخرون في عملية التعديل والجرح لأمثال زرارة واضرابه بل حتى شهرة من جاء بعد زرارة وتقدّم عليهم كالكليني (ت ٣٢٩هـ) والصدوق (ت ٣٨١هـ) والمفيد (ت ٤١٣هـ) والمرتضى (ت ٤٣٦هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) والطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، فهذه الشهرة مخصّصة ويشترك فيها المتقدمون والمتأخرون ولا مزية لاحدهما على الآخر .

الجانب الثاني (المصادر) : ويقصد به المصادر التي اعتمدها المتقدمون بالنسبة الى مصادر المتأخرين ، وفيه أن المصادر على ما يبدو كانت اكثر عند المتقدمين قياساً بالتأخرين فهي وإن كانت تعطي حساً ولكن هذا الحسّ ناشئ من جهة كثرة المصادر لا من جهة التعديل والجرح ، فإن كثرة المصادر تدلّ على أنّ الناقد لديه تعدد في المصادر ولا تدلّ على أن التعديل والجرح من منشأ حسّي حصراً .

أما المتأخرون فهم أيضاً لهم مصادر مثلما كان للمتقدمين بل اشتركوا في بعضها مثل كتاب ابن عقدة والعقيقي وهذا ظاهر في كلام المحقق السيد الخوئي إذ يقول : ((نعم قد يتفق أن العلامة وابن داود يحكيان عن ابن عقدة توثيقاً لأحد...))^(٢١) . وغيره ممن اشاروا الى وجود مصادر عند المتأخرين موازية لما عند المتقدمين^(٢٢) فضلاً عن وجود كتب الكشّي وابن الغضائري والنجاشي والطوسي لديهم . وعليه فهما مشتركان هذا إذا لم نقل باكثرية مصادر المتأخرين قياساً بالمتقدمين .

٢ . مناقشة الركن الثاني :

وهو القول بعدم اطلاع المتأخرين على كتب من تقدّم على المتقدمين واطلاع المتقدمين عليها فهذا محل تأمل أيضاً من جهتين :

الاولى : أن المتقدمين كالنجاشي والشيخ لم يؤكدوا هذا الأمر ، بل هم يذكرون ما وقع بين أيديهم من كتب الاصحاب ، إذ يقول الشيخ النجاشي في مقدمة كتابه : ((وقد جمعت من ذلك ما استطعته ، ولم أبلغ غايته ، لعدم ذكر أكثر الكتب ، وإنما ذكرت ذلك عذراً الى من وقع إليه كتاب ولم اذكره))^(٢٣) فظاهر كلام النجاشي أن اكثر الكتب كانت غير متوفرة في زمنه ، ووضح منه كلام الشيخ الطوسي في كتابه الفرست إذ يقول : ((ولم اضمن اني استوفي ذلك الى آخره، فإن تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط لانتشار اصحابنا في البلدان واقاصي الأرض))^(٢٤) . إذ أنّ العدم الذي وصف به النجاشي اكثر كتب الأصحاب يرجع على ما يبدو الى انتشار رواية الإمامية في البلدان ، فلذا أن القول بعدم اطلاع المتأخرين فيه نوع من الإجحاف فقد تكون هناك احتمالية لوقوع بعض الكتب بيد المتأخرين من غير أن يطلع عليها المتقدمون . وبعبارة اخرى أن كلاً من النجاشي والشيخ لم يجزما بتمامية وقوع جميع ما صنّف اعلام الإمامية ورواتهم من مصنفات لديهما ، بل ظاهر كلامهما أنهما اعتذرا بما وصل اليهما وما وقع عندهما من مصنفات لمن تقدّم عليهما من الرواة ، فليس ببعيد أن تصل بعض او كثير من تلك المصنفات الى المتأخرين دون وصولها الى المتقدمين . فالشيخ ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨هـ) قد أورد عدداً من الروايات التي اخرجها من مصادرها الأصلية^(٢٥) والتي ذكر أنها مأخوذة من الأصول الاربعمئة^(٢٦) ، بل نُقِلَ عن الشيخ النائيني أنّ المحدث النوري كان لديه ما يقرب من الخمسين أصلاً من الأصول الاربعمئة^(٢٧) ، فلذا لا يمكن الجزم من خلال ما تقدم بعدم وصول الكتب الى المتأخرين وحصر وصولها بالمقدمين فقط .

الثانية : إن الاشكال الوارد في كيفية وقوف الاعلام على كتب المتقدمين من امثال الكشي وابن الغضائري راجع الى التفريط بمثل مصنفاتهم وعدم الاهتمام بها على ما يبدو فانتزاع بعض المباحث من كتاب الكشي من قبل الشيخ الطوسي واختفاء النسخة الاصلية للكتاب^(٢٨) لا يرجع سببها الى الكشي نفسه إنما لمن جاء بعده ومن انتزع تلك المباحث دون الحفاظ على النسخة الاصلية للكتاب ، وكذا ابن الغضائري الذي عمد ورثته الى اتلاف كتبه على ما حكاه الشيخ الطوسي دون تأكيد^(٢٩) ، وهذا الحال يسري ايضاً على السيد جمال الدين بن طاووس (ت ٦٧٣هـ) الذي اختفت كتبه دون معرفة تفاصيل اختفائها ، فالسبب غير راجع لهم حتى نذهب الى التشكيك فيها ، فالبناء على هذا الاشكال في ردّ نقد المتأخرين غير سليم وهو في غير محله .

٣ . مناقشة الركن الثالث : وهو القول بانقطاع سلسلة الاسانيد بالنسبة للمتأخرين وحصر طرقهم بالشيخ الطوسي فهو أيضا محل نظر من جهتين :

الأولى : إن حصر طرائق المتأخرين بالشيخ الطوسي مشكل في أصله إذ على ما يبدو أن السيد المحقق كان ناظراً الى طرق المتأخرين الى الكتب الأربعة فلو كان ناظراً إليه لصحّ هذا الركن ، غير أنه من غير الممكن حصر طرق المتأخرين بالكتب الأربعة فقط فهناك مصنفات كثيرة غير الكتب الأربعة ، فالكتب الأربعة وإن اختصت اخبارها في الغالب على بيان أحاديث الاحكام وايرادها ولكن لا يمكن حصر طرق وأحاديث مدرسة الإمامية بها فقط فهناك أحاديث متكررة في التفسير والعقائد والوقائع التاريخية والآداب والسنن ، كما أن الشيخ النجاشي مشارك للشيخ الطوسي في الطرق وللمتأخرين طرق للشيخ النجاشي ، بل أن هناك طرق وأسانيد لا تمرّ بهما أصلاً في مثل ما رواه صاحب الوسائل : ((سعيد بن هبة الله الراوندي عن محمد وعلي ابني علي بن عبد الصمد ، عن أبيهما ، عن أبي البركات علي بن الحسين بن علي بن جعفر بن بابويه ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن ابي عمير ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : قال الصادق (عليه السلام) : إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردّوه))^(٣٠) . فهذا الحصر بالشيخ الطوسي لا مسوغ له عملياً .

الثانية : الاستدلال بحصر السلسلة بالشيخ الطوسي فيما قاله الشيخ ابن ادریس الحلّي محل اشكال فظاهر ما استدّل به المحقق السيد هو تقليد الاغلب الاعم للشيخ الطوسي فيما يخصّ الاحكام اذ يقول المحقق السيد الخوئي : ((أصبح عامة الناس إلا قليلاً منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلون بها كما يستدلّ بالرواية على ما صرح به الحلّي في السرائر وغيره في غيره .))^(٣١) ، فالكلام واضح وجليّ أن مسألة تقليدهم للشيخ الطوسي كان في مسائل الفقه لا مسائل الرجال ونقد الرواة ، فذا لا مسوغ علمي بحصر سلسلة الاسناد بالشيخ الطوسي هنا أيضاً .

ولو اشكل بأنه يستدلّ على انقطاع سلسلة الاسانيد وانحصارها بالشيخ الطوسي بإجازة الشهيد الثاني لبني زهرة ، وإجازة الشهيد الثاني للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي ؟ يجب عليه أن المتعارف عند محدّثين في منحهم اجازات رواية الحديث يعمدون الى ذكر أرقى الطرائق وأسمائها وأشهرها ، ومما لا شكّ فيه وقوع الشيخ الطوسي في الاسناد له دلالة كبيرة وواضحة على أشرفيته وأفضليته لا على انحصاره به .

٤ . مناقشة الركن الرابع :

وهو القول بحدسية نقد المتأخرين تبعاً لعمل العلامة الحلّي بنظرية أصالة العدالة في كل راوي إمامي لم تثبت عدالته أو وثاقته أو جرحه .

فهو أيضاً موضع تأمل من جهتين :

الاولى : إذا ثبت أنّ العلامة الحلّي قد عمل بأصالة العدالة في نقد الرواة تعديلاً فهذا العمل مختص به فقط دون ان يسري الى باقي المتأخرين . بمعنى فيما لو ثبت في التحقيق ان العلامة الحلّي قد عدّل الرواة او وثقهم تبعاً لهذه النظرية فإن حصر الحدسية يكون في أقوال العلامة فقط دون سريانها الى جميع المتأخرين . فلا يمكن حصر الاعلام المتأخرين بما أفاده العلامة .

الثانية : إنّ القول بأصالة العدالة إذا ثبتت في عمل العلامة الحلّي فثمرته العلمية ليست في علم الرجال إنما في مجال استنباط الاحكام الشرعية بالفروع من جهة توسيع دائرة قبول الحديث لتوسيع مدارك استنباط الحكم الشرعي ، فهو لا يستطيع أن يعدّل أو يجرح الراوي الذي لم يذكر بمدح او ذم حتى ولو كان إمامياً ، وهو ما توقف فيه الشهيد الثاني ملياً مضطراً الى توسيع المصطلح الحديثي بمصطلح خامس يختص بالإمامي الذي لم يذكر لا بمدح ولا بجرح فسماه (القوي)^(٣٢) .

غير أنّ المتتبع للعلامة الحلّي في كتابه (خلاصة الأقوال) لا يجد ذلك مطلقاً ، إنما يجد ترجيحات بين اقوال المتقدمين مما اختلفوا فيه من الرواة والخروج بحال الراوي نذكر منها

١ . في ترجمة (ابراهيم بن سليمان النهدي قال : ((... قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله : أنه كان ثقة في الحديث ، ... وضعفه ابن الغضائري فقال : انه يروي عن الضعفاء ، وفي مذهبه ضعف ، والنجاشي وثقه أيضاً ، وحينئذ يقوى عندي العمل بما يرويه))^(٣٣) .

٢ . في ترجمة اسماعيل بن مهران بن محمد بن ابي نصر الكوفي قال : ((... وقال الشيخ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري رحمه الله أنه يكتفى أبا محمد ، ليس حديثه بالنقي ، يضطرب تارة ويصلح أخرى ، وروى عن الضعفاء كثيراً ويجوز أن يخرج شاهداً . والأقوى عندي قبول روايته، لشهادة الشيخ أبي جعفر الطوسي والنجاشي له بالثقة))^(٣٤) .

٣ . في ترجمة جميل بن بن عبد الله بن نافع الخثعمي قال : ((... لم أر فيه مدحاً من طرق أصحابنا ، غير أن ابن عقدة روى عن محمد بن عبد الله بن أب حكيم قال : سألت ابن نمير عن محمد بن جميل بن عبد الله بن نافع الخياط ، فقال : ثقة قد رأيتّه وابوه ثقة . وهذه الرواية لا تقتضي عندي التعديل ، لكنها من المرجحات))^(٣٥) . وفي هذه الترجمة يظهر منه صريحاً العمل بالمرجحات دون أصالة العدالة .

٤ . في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي قال : ((... روى الكشي فيه مدحاً وبعض الذم والطريقان ضعيفان . وقال السيد علي بن أحمد العقيقي العلوي : روى عن أبي عمار بن أبان عن الحسين بن أبي العلاء أن الصادق عليه السلام ترحم عليه وقال : أنه كان يصدق علينا . وقال ابن عقدة : روى أحمد بن محمد بن البراء الصائغ عن أحمد بن الفضل بن حنان بن سدير عن زياد بن أبي الحلال : أن الصادق عليه السلام ترحم على جابر وقال : أنه كان يصدق علينا ... وقال ابن الغضائري : أن جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ثقة في نفسه ، ولكن جُلّ من روى عنه ضعيف ، فمن أكثر عنه من الضعفاء عمرو بن شمر الجعفي ومفضل بن صالح والسكوني ومنخل بن جميل الاسدي ، وارى الترك لما روى هؤلاء عنه ، والوقف في الباقي إلا ما خرج شاهداً . وقال النجاشي : جابر بن يزيد الجعفي لقي أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام ... روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا منهم عمرو بن شمر ومفضل بن صالح ومنخل بن جميل ويوسف بن يعقوب ، وكان في نفسه مختلطاً . والأقوى عندي التوقف فيما يرويه هؤلاء كما قاله الشيخ ابن الغضائري رحمه الله))^(٣٦) .

وغيرها من التراجم التي تركناها بغية عدم الاطالة والتي تدل بوضوح على عمل العلامة بالمرجحات دون ما ذكروا بالعمل بأصالة العدالة .

أمّا إذا اعترض على هذا الأمر بترجمة (أحمد بن اسماعيل بن سمكة البجلي) بكون العلامة عمل فيها بأصالة العدالة ، إذ قال العلامة فيه : ((ولم ينصّ علماؤنا عليه بتعديل ، ولم يرو فيه جرح ، فالأقوى قبول روايته مع سلامتها من المعارض))^(٣٧) . فيجانب عليه أن قبول الرواية غير تعديل الراوي فلا دلالة فيها على ما أدعي من أصالة العدالة .

أمّا إذا أشكل وقيل أن العمل بالمرجحات هو بالأصل ملازم للحدس والاجتهاد فلا يمكن الاعتماد على أقوال المتأخرين لهذا السبب . أجيب عنه أن هذا الاشكال يثبت حتى على المتقدمين ففي ترجمة (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني) يرجح النجاشي توثيقه تبعاً للكوفيين على حساب تضعيفه من قبل الصدوق واستأذنه ابن الوليد فيما تفرد به عن يونس بن عبد الرحمن ، إذ يقول : ((... ثقة ، عين ، كثير الرواية ، حسن التصانيف ، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتباً ومشافهة . وذكر أبو جعفر بن بابويه ، عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب عن يونس وحديثه لا يعتمد عليه . ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ، ويقولون من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى))^(٣٨) وغيرها من التراجم .

ثم أنّ هذا الاشكال ثابت حتى على المعاصرين ممن قالوا بحدسية اقوال المتأخرين فإنّ الأغلب الاعم من عمليات نقدهم للرواة ما هي سوى عمليات ترجيحية إما تعديلاً او جرحاً فعلى القول بالحس والحدس فدخولهم فالحدسية مما لا مناص منه .

ومن خلال ما تقدّم يظهر عدم تمامية الاركان التي سبقت لهذه النظرية للإشكالات الواردة عليها وعدم مطابقتها للواقع العملي .

والخلاصة من جميع ما تقدّم أن نظرية الحس والحدس تثبت فيما لو كان مرجع حجية قول الرجالي هو خبر الثقة للأركان المتقدمة ، أو من باب الشهادة ، وهي في الواقع لا تخلو من نقاش حتى لو كان مرجع تلك الاركان قول الثقة . أما إذا كان مرجعها قول أهل الخبرة العدول فهذه النظرية غير راجحة عملياً . ولكن فيما لو تعارض الجرح والتعديل بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الخبرة يقدم قول المتقدمين للقرب الزمني دون القول بحسية جرحهم وتعديلهم فمسألة القرب والبعد الزمني شيء والحس او الحدس شيء آخر وإن كان كلاهما يعتمد على القرائن في الترجيح .

النتائج التي توصل إليها البحث :

١ . تعدّ هذه النظرية من النظريات التي أوجدتها مدرسة النجف الأشرف الحديثية المتأثرة بعلم أصول الفقه .

٢ . يعد المحقق السيد الخوئي اول قائل بهذه النظرية بل هو المؤسس لها ومُجري تطبيقاتها في كتابه (معجم رجال الحديث) وتبعه على ذلك كل من جاء بعده من الاعلام ، وقد استفاد السيد الخوئي هذه النظرية من الحرّ العاملي في معرض ردّه على السيد ابن طاووس وتلميذه العلامة في خصوص موضوع تقسيم الحديث الرباعي

٣ . مرجع هذه النظرية الى القول بحجية قول الثقة في حجية قول الرجال .

٤ . وضع اصحاب هذه النظرية اركان وشروط لها ، اذ وضعوا لها اركان اربعة هي (البعد والقرب الزمني . وعدم وصول الكتب للمتأخرين قياساً بالمتقدمين . وانقطاع السلسلة السندية بالنسبة للمتأخرين واتصالها بالشيخ الطوسي . والقول بأصالة العدالة بالنسبة للعلامة الحلّي) .

كما وضعوا لها شروطاً مستتبطة من هذه الأركان ومقاربة معها .

٥ . يذهب الباحث الى عدم تمامية هذه الأركان علمياً وتطبيقياً بسبب الضعف أمام الواقع العملي المناقش لها ، كما يذهب الى عدم تمامية القول بحجية خبر الثقة قياساً بحجية قول أهل الخبرة العدول .

٦ . من هذا المنطلق يذهب الباحث الى عدم التفريق بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الخبرة العدول في عملية نقد الرواة سوى في مجال التعارض فيقدم قول المتقدم لقريه زمنياً من الراوي لا لحسية مدركه كما يدعى .

خلاصة البحث :

تعدّ نظرية الحس والحدس من النظريات الرجالية التي انتجتها مدرسة النجف الأشرف الحديثة والمتأثرة بعلم أصول الفقه وتنظيراته في المجالات السندية والتي ساقها الاعلام المعاصرون في بحثهم الرجالي ونقد الرواة ، للتفريق بين النصوص الرجالية الصادرة من الاعلام المتقدمين والاعلام المتأخرين في هذا العلم .

ويُعدّ المحقق السيد الخوئي (ت ١٤١٣هـ) هو أول قائل بها في مجال علم الرجال ونقد الرواة ، إذ استفاد بتحصيلها مما ذكره الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) في معرض ردّه على السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) وتلميذه العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) في مسألة إحداث التقسيم الرباعي للخبر باعتبار حال رواته. والمستند في القول بهذه النظرية هو مسألة حجية خبر الثقة ، كما تركز هذه النظرية على عناصر بناء وشروط مكونة لها من قبيل انقطاع سلسلة الاسانيد ، والاعتماد على كتب لم تصل الى المتأخرين وأصالة العدالة .

في هذا البحث سلّطت الأضواء على هذه النظرية بمنهجية تحليلية نقدية للأركان والأسس التي بُنيت عليها ، ونقد الأدلة التي سقت للقول بها .

هوامش البحث :

- ١ . خلاصة الأقوال : العلامة الحلّي : المقدمة .
- ٢ . الكافي : الكليني : ١ : كتاب فضل العلم : باب اختلاف الحديث : الحديث ١ .
- ٣ . العدة في أصول الفقه : الطوسي : ١ : ١٤٣ . ١٥٥ .
- ٤ . المصدر نفسه .
- ٥ . وسائل الشيعة : الحر العاملي : ٢٠ : الخاتمة : الفائدة التاسعة : ٢٤٥ .
- ٦ . لسان العرب : ابن منظور : ٤ : مادة (حس) .
- ٧ . المفردات : الراغب الأصفهاني : مادة (حس) .
- ٨ . سورة آل عمران : ١٥٢ .
- ٩ . لسان العرب : ابن منظور : ٤ : مادة (حس) .
- ١٠ . انظر : معجم رجال الحديث : الخوئي : ١ : ٤٢ ، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : الايرواني : ١١٦ ، كليات في علم الرجال : السبحاني : ١٥٤ .
- ١١ . كليات في علم الرجال : السبحاني : ١٥٥ .
- ١٢ . معجم رجال الحديث : الخوئي : ١ : ٤٢ .
- ١٣ . المصدر نفسه : ٢٤ .
- ١٤ . المصدر نفسه : ٤٣ . ٤٤ .
- ١٥ . المصدر نفسه : ٤٥ .
- ١٦ . المصدر نفسه : ٤٢ . ٤٣ .
- ١٧ . المصدر نفسه : ٤٣ .
- ١٨ . معجم رجال الحديث : ١ : ٤٥ ، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : الايرواني : ١٢٢ .
- ١٩ . دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : ١٢٢ .
- ٢٠ . معجم رجال الحديث : ١ : ٤٥ .
- ٢١ . المصدر نفسه .
- ٢٢ . دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : ١١٧ . ١١٨ .
- ٢٣ . الرجال : المقدمة : ٣ .
- ٢٤ . الفهرست : المقدمة : ٣٣ .
- ٢٥ . السرائر : ابن ادريس الحلّي : ٣ : باب الزيادات .
- ٢٦ . دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : الايرواني : ١١٧ . ١١٨ .
- ٢٧ . أجود التقريرات : الخوئي : ٢ : ٩٣ .
- ٢٨ . انظر : الرجال : الكشّي : مقدمة المعلق : ٧ .
- ٢٩ . الفهرست : ٣٢ .

- ٣٠ . وسائل الشيعة : الحر العاملي : ١٨ : ابواب صفات القاضي : باب ٩ : الحديث ٢٩ : ٣٦١ .
- ٣١ . معجم رجال الحديث : ١ : ٤٢ .
- ٣٢ . الرعاية : الشهيد الثاني : ٨٥ .
- ٣٣ . خلاصة الأقوال : رقم ١١ : ٥٠ .
- ٣٤ . المصدر نفسه : رقم ٣٤ : ٥٤ .
- ٣٥ . المصدر نفسه : رقم ٢١١ : ٩٣ .
- ٣٦ . المصدر نفسه : رقم ٢١٣ : ٩٤ . ٩٥ .
- ٣٧ . المصدر نفسه : رقم ٨٦ : ٦٦ .
- ٣٨ . الرجال : رقم ٨٩٦ : ٣٣٣ .

المصادر والمراجع :

- ١ . إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن : السيد علي مطر الهاشمي : الطبعة الثانية : دار التعارف للمطبوعات : ١٤٣٢ هـ . ٢٠١١ م : بيروت . لبنان .
- ٢ . الإجتهد والتقليد في علم الرجال : الشيخ محمد السند : الطبعة الاولى : المطبعة وفا : الناشر مؤسسة باقيات : ١٤٣٤ هـ . ٢٠١٣ م : قم . إيران .
- ٣ . أجود التقريرات : أبو القاسم الموسوي الخوئي : تقرير بحث الشيخ النائيني : الطبعة الثانية : مطبعة الغدير : منشورات مصطفى : سنة الطبع ١٣٦٨ هـ . ش : قم . إيران .
- ٤ . اختيار معرفة الرجال : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق مهدي الرجائي : مؤسسة أهل البيت عليهم السلام : قم . إيران : ١٤٠٤ هـ .
- ٥ . أصول الحديث وأحكامه : الشيخ جعفر السُبْحاني : الطبعة السادسة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م : قم - إيران .
- ٦ . أصول علم الرجال : العلامة الدكتور عبد الهادي الفضلي : الطبعة الثالثة : مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر : ١٤٢٠ هـ : بيروت لبنان .
- ٧ . أصول علم الرجال : بين النظرية والتطبيق : الشيخ مسلم الداوري : بقلم محمد علي صالح المعلم : الطبعة الأولى : مطبعة سرور : نشر مؤسسة المُحِبِّين : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م : قم - إيران .
- ٨ . بحوث في علم الرجال : محمد آصف محسني القندهاري : الطبعة الرابعة : ١٤٢١ هـ : قم . إيران .
- ٩ . تاريخ علم الرجال : حسين الراضي العبد الله : الطبعة الثالثة : مؤسسة البلاغ : ١٤٢١ هـ : بيروت . لبنان .
- ١٠ . تنقيح المقال في علم الرجال : المحقق الشيخ عبد الله المامقاني : المطبعة المرتضوية : ١٣٥٢ هـ : النجف الأشرف - العراق .
- ١١ . توضيح المقال في علم الرجال : الملاً علي كَنِّي الطهراني : تحقيق محمد حسين مولوي : الطبعة الأولى : مطبعة سرور : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م : قم - إيران .
- ١٢ . خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : الحسن بن يوسف بن المُطهر الحلي المعروف بـ (العلامة الحلي) : تحقيق الشيخ جواد القيومي : الطبعة الأولى : مؤسسة نشر الفقاهة : ١٤١٧ هـ - ٢٠٠٦ م : قم - إيران .
- ١٣ . حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال : الشيخ زين الدين بن علي العاملي المعروف بـ (الشهيد الثاني) : تحقيق نزار الحسن : الطبعة الاولى : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع : ١٤٣٠ هـ . ٢٠٠٩ م : بيروت لبنان .
- ١٤ . دروس تمهيدية في القواعد الرجالية : محمد باقر الأيرواني : الطبعة الأولى : مطبعة سرور : نشر مَدِين : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م : قم - إيران .
- ٩ . الرجال : أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري المعروف بـ (ابن الغضائري) : تحقيق السيد محمد رضا الجاللي : الطبعة الثانية : دار الحديث : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م : قم - إيران .

- ١٠ . الرجال : أحمد بن علي بن العباس النجاشي : الطبعة الثامنة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م : قم - إيران .
- ١١ . الرجال : الحسن بن علي بن داود الحلّي : المطبعة الحيدرية : ١٣٩٢ هـ : النجف الأشرف - العراق .
- ١٢ . الرجال : الشيخ علي الخاقاني : تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم : الطبعة الثانية : مكتب الاعلام الاسلامي : ١٤٠٤ هـ . قم - إيران .
- ١٣ . الرجال : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق جواد القيومي : الطبعة الرابعة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٢ هـ : ٢٠٠١ م : قم - إيران .
- ١٤ . الرجال : محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي : تصحيح وتعليق حسن المصطفوي : جامعة مشهد المقدسة : ١٩٦٨ م : إيران .
- ١٥ . السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي : محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي : الطبعة الثانية : مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤١٠ هـ : قم - إيران .
- ١٦ . العدة في أصول الفقه : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق محمد رضا الانصاري : الطبعة الاولى : مطبعة ستارة : ١٤١٧ هـ : قم - إيران .
- ١٧ . الفهرست : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي : تحقيق جواد القيومي : الطبعة الثالثة : مؤسسة النشر الإسلامي : ١٤٢٨ هـ : قم - إيران ، وكذلك : الطبعة الأولى بتحقيق جواد القيومي : نشر مؤسسة نشر الفقاهة : ١٤١٧ هـ .
- ١٨ . الكافي : ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني : تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري : الطبعة الخامسة : مطبعة حيدري : ١٤١٦ هـ : قم - إيران .
- ١٩ . لسان العرب : ابن منظور : طبعة جديدة ومنقحة مذيبة بفهارس مفصلة : تحقيق عبد الله على الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي : نشر دار المعارف : القاهرة - مصر .
- ٢٠ . معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة : السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي : الطبعة الخامسة : طبع في مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م : قم - إيران .
- ٢١ . وسائل الشيعة الى تحصيل مقاصد الشريعة : الشيخ محمد بن الحسن بن الحرّ العاملي : الطبعة الأولى : منشورات مؤسسة الأعلمي : ١٤٢٧ هـ : بيروت - لبنان .

Research Summary :

The theory of intuition and intuition of the theories of men that the contemporary media of the Imamiyah school in the process of wound and amendment and criticism of the narrators. To differentiate between male texts issued by the advancing media and late flags, and Mr. Al-Khoei (d. 1413 e) is the first to say in the field of men's science and critical narrators . (1104 AH) in his critique of the fourfold division of the speech that was made by Ibn Ibn Tawous (d. 673 AH) and was adopted by his disciple Al-Hala Al-Hali (d. 726).

The reference in the saying of this theory is to say authoritative statements of confidence. This theory is also based on the elements of building and the conditions of its constituents such as the interruption of the chain of the foundations, and reliance on books did not reach the late and the authenticity of justice .

In this research, the theory was highlighted in a critical way to the elements and foundations on which this theory was based.

